ويحفظ هذا المزيج على حرارة ٤٠ ف والعناصر التي ركب منها على مثل هذه الدرجة او اقل . وقبلما يطعم الاطفال منهُ يسخن الى درجة ١٠٠ ف

والتين لازم للشيوخ لزومهُ للاطفال ولكن خير لهم ان يشربوهُ غضيضاً او مروباً

اوربا بعد الحرب

وقف الوزير لويد جورج في البارلمنت البريطاني في ٣ يوليو الماضي وخطب خطبة دوت لها اقطار المسكونة ومما قالهُ فيها « ان هذه الحرب الزبون استنزفت قوى كل البلدان واستنزفت دماء الامم الى حد يفوق التصوُّر وما يشاهد الآن من القلق والضجر في كل مكان انما هو من حمى الانيميا (فقر الدم) التي نتجت من ذلك »

والقطر المصري قلما اشترك في هذه الحرب كما اشتركت دول اوربا المتحاربة ولم تستنزف الحرب اموالهُ كما استنزفت اموال البلدان المتحاربة بل تركتهُ اغنى مما كان قبلما ثارت الحرب ولكن لا يسعهُ ان يغض الطرف عن حالة اوربا وما ستفضي اليهِ لانهُ مرتبط بها ماليًّا وصناعيًّا وتجاريًّا وسياسيًّا . فرأينا ان نلخص حالتها الآن معتمدين على مقالتين في هذا الموضوع نشرتا في الجزء الاخير من مجلة القرن التاسع عشر بقلم كاتبين مشهورين المستر ماريوت والمستر الس بارکر شرحا فيهما اسباب الضيق الحالي وما سيؤول اليهِ باتين ذلك على ما اصاب البلدان المتحاربة ماليًّا وصناعيًّا وتجاريًّا وعلى ما حدث في اوربا بعد الحروب الكبيرة الماضية ولاسيما حروب نبوليون .

الحالة المالية

(انكلترا) — لا داعي للكلام على الحالة المالية في روسيا والمانيا والنمسا وتركيا لانها كلها في اسوإ ما يكون . فلا يبقى الا الكلام على الحالة المالية في انكلترا وفرنسا وايطاليا . وقد قال المستر بارکر ان دين الحكومة الانكليزية بلغ الآن نصف ثروة شعبها ودين الحكومة الفرنسوية بلغ ثلاثة ارباع ثروة شعبها ودين الحكومة الايطالية بلغ كل ثروة شعبها . اما نحن فنرى من تقدير غيره لثروات

هذه الممالك الثلاث ان دين الحكومة الانكليزية لا يزيد على نحو ٣٦ في المئة فقط من ثروة شعبها ودين الحكومة الفرنسوية نحو اربعين في المئة من ثروة شعبها ودين الحكومة الايطالية نحو نصف ثروة شعبها وكيفما كانت الحال فديون هذه الحكومات زادت زيادة فاحشة عما كانت قبل الحرب وصارت باهظة جداً يتعذر عليها ايفاؤها او ايفاء رباها من دخلها اذا بقي هذا الربا وهذا الدخل على ما هما عليه الآن

اما انكلترا فقد قال المستر تشمبرلن وزير ماليتها في البارلمنت في الثلاثين من ابريل الماضي « ان نفقات الحكومة الانكليزية في سنتها المالية الحاضرة ستبلغ ١ ٤٣٤ ٩١٠ ٠٠٠ جنيه ودخلها لا يزيد على ١ ١٥٩ ٦٥٠ ٠٠٠ جنيه فتزيد نفقاتها على دخلها ٢٧٥ ٢٦٠ ٠٠٠ جنيه او نحو ٣٠٠ مليون جنيه » . وقد كان دخل الحكومة الانكليزية سنة ١٩١٣ اي السنة السابقة للحرب ١٨٨ ٨٠١ ٩٩٩ وكانت نفقاتها ١٨٨ ٦٢١ ٩٣٠ وعليه فنفقاتها هذه السنة ستكون نحو ثمانية اضعاف ما كانت سنة ١٩١٣ ودخلها سيكون اقل من ستة اضعاف ما كان عليه. وعلى كل حال سيقل دخلها عن نفقاتها نحو ٣٠٠ مليون جنيه او نحو مضاعف نفقاتها في سنة ١٩٠٥ حينما ابتدأت هذه النفقات تزيد زيادة كبيرة

وقال المستر تشمبرلن ايضاً في خطبته المشار اليها « ان دين الحكومة الانكليزية بلغ في ٣١ مارس الماضي ٧٤٣٥ مليون جنيه ومن ذلك ٦٠٨٥ مليون جنيه دين وطني استدانتهُ الحكومة من شعبها و١٣٥٠ مليون جنيه دين اجنبي استدانتهُ من غير شعبها اكثرهُ من اميركا. ولانكلترا دين على حلفائها يبلغ ١٥٦٨ مليون جنيه على روسيا منهُ ٥٦٨ ١٠٣ ٠٠٠ جنيه وعلى فرنسا ٤٣٤ ٤٩٠ ٠٠٠ جنيه وعلى ايطاليا ٤١٢ ٥٢٠ ٠٠٠ جنيه وعلى بلجكا ٨٦ ٧٧٩ ٠٠٠ جنيه وعلى صربيا ١٨ ٦٤٣ ٠٠٠ جنيه وعلى سائر الحلفاء ٤٧ ٩١٥ ٠٠٠ جنيه ولها فوق ذلك دين على كندا واستراليا وزيلندا الخ يبلغ ١٧١ مليون جنيه . والدين الاخير سيوفى كلهُ نقداً . ولكن الديون التي لها على الحلفاء يرتاب المستر بارکر في ايفائها فقد قال ان انكلترا اقرضت دول اوربا التي ساعدتها على محاربة نبوليون ٦٠ مليون جنيه ومن ذلك ستة ملايين جنيه اقرضتها للنمسا لكن النمسا اعتذرت عن ايفائها باعذار شتى وبقيت تماطل ٢٩ سنة اي الى سنة ١٨٢٣

وكان القرض قد بلغ ٢٢ مليون جنيه فدفعت منهُ مليونين ونصفاً واكلت الباقي . وقد يصيب الديون التي لها على حلفائها الآن ما اصاب تلك . ثم ان دين الحكومة الانكليزية كان في ٣١ مارس سنة ١٩١٣ نحو ٧١٦ مليون جنيه فزاد بهذه الحرب نحو عشرة اضعاف

وكان لانكلترا اموال في بعض البلدان بين اسهم وسندات فباعت منها ما يساوي الف مليون جنيه فوق ما استدانتهُ حكومتها من الخارج. الاَّ ان البلاد الواسعة الارجاء الكثيرة الخيرات الغنية الموارد لا يتعذر عليها النهوض بما عليها من اعباء الدين مهما ثقلت ودفع رباهُ ولو زادت ضرائبها ثلاثة اضعاف. والامبراطورية البريطانية جامعة لكل هذه المزايا وليس عليها الاَّ ان تستثمر خيراتها وتقلل ما تنفقهُ على الكماليات فان معادنها من فحم وحديد وما اشبه كثيرة جدًّا وهي ثروة طبيعية وليس عليها الاَّ ان تستخرجها وتستعملها فتصير ثروة فعلية. ودينها وان كان كبيراً جدًّا الاَّ انهُ لا يزيد على نحو ٣٦ في المئة من ثروتها الفعلية كما تقدم فلا يستحيل عليها ان تستخرج من ثروتها الطبيعية ما توفي بهِ ديونها او رباها اذا بذل رجالها همتهم في استثمار الثروة الطبيعية لان لاحدٍ للاعمال الصناعية ونتائجها

(فرنسا) — اما فرنسا فالحال فيها على غير ما هي عليهِ في البلاد الانكليزية فان دينها يعادل خمسي ثروتها الفعلية وهي تعتمد على الزراعة. ودخل الزارعة محدود كما ان خصب الارض محدود فلا تنتظر منهُ ثروة كبيرة . واكثر صادراتها من الكماليات التي لا بدَّ من ان يقل طلبها بسبب الضيق المالي الحاضر. وكان في امكانها ان تزيد مصنوعاتها كثيراً فتزيد بها ثروتها لو توفرت لها اهم دعائم الصناعة وهي القوة والمواد الاولية اي الفحم الحجري او ما يقوم مقامهُ والحديد وما اشبه ولكن الفحم قليل فيها وقد خرَّب الالمان كثيراً من اهم معاملها . والشعب الفرنسوي مقتصد اكثر من الشعب الانكليزي وقد اقتصد كثيراً في السنين الماضية واقرض الامرال التي وفرها لروسيا ويبلغ ما اقرضها اياهُ نحو الف مليون جنيه. ولكن لا قيمة لهذا الدين الآن ولذلك يصعب على الحكومة الفرنسوية ان تزيد الضرائب على شعبها ثلاثة اضعاف او اربعة اضعاف كما فعلت الحكومة

الانكليزية . ولا يعلم الآن هل تتمكن من زيادة الضرائب زيادة كافية لايفاء ربا دينها او تلجأ الى الاتفاق مع المداينين على تدبير آخر

(ايطاليا) — يبلغ دين ايطاليا الآن نحو ٤٠٠٠ مليون جنيه ويظن المستر بارکر انهُ يكاد يعادل ثروة ايطاليا كلها كما كانت سنة ١٩١٤ ولكننا لا نظن انهُ يزيد على نصفها . والبلاد كثيرة السكان وهي ايضاً كثيرة الجبال القاحلة والمستنقعات الغامرة وليس فيها ما يذكر من مناجم الفحم الحجري وحديدها قليل وكذلك خشبها وليس فيها انهار كبيرة للملاحة واكثر صادراتها من الكماليات لا من الحاجيات فيقل الطلب عليها بعدما انتشر الفقر في المكونة . وكانت قيمة وارداتها قبل الحرب تزيد على قيمة صادراتها اكثر من ٤٠ مليون جنيه في السنة فكانت توفيها من الاموال التي يوفرها الايطاليون المهاجرون الى اميركا وغيرها ويرسلونها الى ايطاليا ومن الاموال التي ينفقها فيها اغنياء السيّاح والزوار. وهؤلاء قد لا يتيسر لهم زيارتها الآن والسياحة فيها بعد ان زادت الضرائب عليهم في بلدانهم المختلفة . والشعب الايطالي شديد الاقتصاد ولكن للاقتصاد حدّاً فيتعذر عليهِ ان يقوم باعباء الديون التي على حكومتهِ ولو اراد ذلك وبذل في سبيلهِ كل جهدهِ

وقلما ثارت حرب كبيرة الاّ عقبها افلاس دولة من الدول اما باشهار الافلاس فعلاً او بابدال دينها بسندات مالية يتداولها المداينون ولا قيمة حقيقية لها لانها لا تمثل شيئاً عند الدولة . وقد رفضت الحكومة الفرنسوية دفع دينها او خفضتهُ من تلقاء نفسها في عهد وزرائها سلي Sully ورشليه Richelieu ومزارين Mazarin وكولبر Colbert وفي زمن فيليب دورليان ومراراً في عهد الثورة . وحذت حذوها اكثر حكومات اوربا في حروب نبوليون . ثم جرت هذا المجرى روسيا وتركيا واسبانيا والبرتغال واليونان وكثير من حكومات اميركا الجنوبية معللة عدم استطاعتها على ايفاء ديونها . ولذلك فالسوابق كثيرة اذا ارادت الحكومات الحاضرة ان تتوقف عن ايفاء ديونها مدعية ان الضرورات تبيح المحذورات . ولكن ايفاء الدين واجب على الحكومات كما هو واجب على الافراد فلا نظن ان الحكومات الحاضرة تمتنع عن ايفاء دينها ولكن يحتمل ان بعضها يخفضهُ الى الحد الذي يستطيع القيام بهِ اما بتقليل الاصل او

بتقليل معدل الفائدة. والاسلوبان يضران بكثير من الفقراء الذين تتوقف معيشتهم على فائدة ما أدانوا حكومتهم فيكثر القلق والتذمر وقد يقع شيء من بوادر الثورة ولكن لا يلبث الناس ان يألفوا ما لا بد من وقوعه متى وقع

فاذا تمكنت الحكومات من تخفيض ديونها بسحب جانب كبير من نقود الورق التي اصدرتها عزّت النقود فقلت فتهبط اسعار العروض لان غلاءها نتيجة لازمة عن كثرة نقود الورق في المعاملة. فالفقير الذي كان دخله من دينه لحكومته ثلاثين جنيهاً لا يستطيع ان يشتري بها الآن الا عشرة اراديب من الحنطة فتى صار دخله من الدين عشرين جنيهاً واستطاع ان يشتري بها ١٥ اردبّاً لا يكون قد خسر بتقليل الفائدة او اصل الدين بل يكون قد كسب. ومن رأي بنك المدينة الوطني في نيويورك وهو اكبر بنك في اميركا ان السبيل الوحيد لتخفيض الاسعار هو ان تقلل البنوك اقراض الاموال بضمان سندات الحكومات ولا تعطيها الا بفوائد عالية جداً فيقل استعمال نقود الورق وتعزّ وتغلو فتهبط اسعار العروض. واذا لم يداوَ هذا الداء بوسيلة من الوسائل زادت قيمة نقود الورق هبوطاً كما حدث في عهد الثورة الفرنسوية فان الحذاء الذي كان يباع بثلاثين فرنكاً صار يباع بعشرة آلاف فرنك من الورق اي ان قيمة عشرة الاف الفرنك صارت مثل قيمة ٣٠ فرنكاً او ان قيمة فرنك الورق صارت نحو عشر مليم. ويقال انهُ يكون الآن مع الانسان في روسيا ملء سلة من البنك نوت فلا تكفيهِ ثمن غدائهِ

الصناعة والزراعة

لقد كان من نتائج هذه الحرب ان قلّ عدد العمّال جداً بمن قتل منهم او نجا بعاهات تمنعهُ من العمل والعمّال الباقون لم يهتموا ليكثروا عملهم حتى يعوضوا مما قلّ بقلتهم ولا قللوا نفقاتهم لكي لا يضيعهم الغلاء بل اخذوا يقللون عملهم ويزيدون نفقاتهم. وقد اشار الى ذلك بنك مدينة نيويورك بقولهِ في تقريره الذي صدر في شهر يونيو الماضي وهو « ان اهم شيء في الحالة المالية الحاضرة ليس ما تلف من الاموال الطائلة مدة الحرب بل ما نتج عنهُ من الخلل الذي اعتور الصناعة وشلّها. فان نفقات الحرب وتخريب الاملاك وتلف الحاصلات وترك الديون الكثيرة ارثاً لتخلف هذه وحدها رزء فادح ولكن لو بقيت سائر

الاحوال كما كانت قبل الحرب ولو عاد العمّال البائسون الى اعمالهم باهمة والنشاط كما كانوا قبل الحرب لكان الرزء محتملاً ولكن مرّت ستة اشهر بعد انتهاء الهدنة ولم يعد النظام الصناعي الى جاري عادته . وقد صُرفت الجيوش ولكن الاكثرين لا يزالون يأخذون عطاءهم الذي كانوا يأخذونهُ في زمن الحرب. ولا تزال نفقات الحكومات باهظة وهي تقابلها في كل مكان باصدار اوراق مالية جديدة الاّ في انكلترا ولذلك بخست نقود الورق وصارت في بعض البلدان في حالة يرثى لها. وقد تضعضعت وسائل النقل وامّحت سبل الاتجار القديمة وزالت القوانين الصناعية وتعذّر الحصول على المواد الاولية وتزعزعت الثقة المالية . ويقال بالاجمال ان جسم الاجتماع كلهُ في حالة القلق والاضطراب لا يريد الرجوع الى الاساليب القديمة ولا يقوى على ايجاد اساليب جديدة تحلّ محلها. ونتيجة كل ذلك ان الانتاج الذي هو من الزم اللوازم للحياة والراحة توقف اكثرهُ والحالة تزيد حرجاً اسبوعاً بعد اسبوع »

ولننظر الآن كيف كان تأثير الحرب في الحالة الصناعية باكثر تفصيل . فقد نقلت جريدة الطان الفرنسوية عن الجريدة الفرنسوية الرسمية في ١١ فبراير الماضي جدولاً قابلت فيهِ بين عدد المواليد والوفيات من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩١٧ وذلك في ٧٧ ولاية من ولايات فرنسا فكان كما يأتي

سنة	عدد المواليد	عدد الوفيات
١٩١٣	٦٠٤ ٨١١	٥٨٧ ٤٤٥
١٩١٤	٥٩٤ ٢٢٢	٦٤٧ ٥٤٩
١٩١٥	٣٨٧ ٨٠٦	٦٥٥ ١٤٦
١٩١٦	٣١٥ ٠٨٧	٦٠٧ ٧٤٢
١٩١٧	٣٤٣ ٣١٠	٦١٣ ١٤٨

فزاد عدد الوفيات على عدد المواليد في هذه الولايات ٨٨٣١٦٠ نفساً من سنة ١٩١٤ — ١٩١٧ . والسبب الاكبر قلة عدد المواليد . هذا عدا ما حدث في الولايات الاحدى عشرة التي احتلها الالمان وعدا قتلى الحرب الذين بلغ عددهم ١٤٠٠٠٠٠

وقال المسيو مارش مدير الاحصاء في فرنسا ان الرجال الذين منهم بين ١٦ و٦٥ وعليهم المعوّل في الانتاج الصناعي والزراعي كان عددهم في احصاء سنة ١٩١١ نحو ١٢ ٣٠٠ ٠٠٠ وقد بلغت الخسارة منهم في الحرب ١٤٠٠٠٠٠ ونقص عدد المواليد في زمن الحرب نحو ٦٠٠٠٠٠٠ ولذلك سيكون عدد الرجال القادرين على العمل سنة ١٩٣٥ نحو ١٠ ٣٠٠ ٠٠٠ اي ان رجال فرنسا القادرين على العمل نقصوا بسبب الحرب مليوناً واربعمائة الف رجل وسيزيد نقصهم رويداً رويداً حتى يبلغ مليوني رجل سنة ١٩٣٥ بقلة من يبلغ من مواليد هذه السنين

والحال مثل ذلك في المانيا فقد قالت جمعية كوبنهاغن الباحثة في نتائج الحرب في تقريرها الاول الصادر في شهر مارس الماضي ان الشعب الالماني خسر بقلة المواليد وكثرة الوفيات خمسة ملايين وستمائة الف نفس . ويقدّر النقص من قلة المواليد بثلاثة ملايين وخمسمائة الف نفس ومن زيادة الوفيات بمليونين ومائة الف نفس . ومن هؤلاء مليون وثمانمائة الف نفس قتلوا في الحرب او ماتوا بسببها وهم من عماد رجالها القادرين على العمل فقلّ بهم عدد الرجال الذين في سن العسكرية من اربعة عشر مليوناً الى اثني عشر مليوناً ومائتي الف . ويضاف الى القتلى عدد كبير جداً من الذين رفعت بهم عاهات مختلفة تمنعهم من العمل

وهذا شأن كل الدول التي اشتركت في هذه الحرب ما عدا اميركا . وخلاصة القول ان الحرب اماتت سبعة ملايين من الرجال على الاقل وعطّلت عن العمل ملايين كثيرة من اقدر العمال فاضعفت دعائم المعايش في اوربا كلها فنقصت بذلك المقدرة على الانتاج عشرين في المئة فلا بدّ من نقص الانتاج الصناعي والزراعي عشرين في المائة عما كان سنة ١٩١٣ ما لم يقم النساء مقام بعض الرجال وما لم يقع الاعتماد على الآلات التي تقوم مقام العمال او يعمل كل واحد من العمال اكثر مما كان يعمل قبل الحرب بنحو ٢٥ في المائة . ولا سبيل لاصلاح الحال وايفاء ديون الممالك الا بزيادة الانتاج ولذلك فالاضراب عن العمل وتقليل ساعاته يفضيان الى ضد الغاية المطلوبة . وكل الذين يحرضون العمال على تقليل الانتاج بتقليل ساعات العمل يضرون البلاد والعمال ضرراً لا يقدّر

هذا وسيأتي في الجزء التالي ان تاريخ السنين الغابرة يدلّ على ان ممالك اوربا ستسترد قوتها بعد سنوات قليلة اذا سارت بالحكمة والسداد